

بطاقة معلومات صادرة عن الصندوق العالمي
البطاقة الثالثة من أصل ستة
15 أيلول/سبتمبر 2008

بطاقة معلومات: نظام التمويل المزدوج المسار

أ- ما المقصود بنظام التمويل المزدوج المسار؟

يقصد بنظام التمويل المزدوج المسار انتقاء مستفيدين رئيسيين من القطاعين الحكومي وغير الحكومي في طلبات التمويل المقدمة للصندوق العالمي.

يدرك الصندوق العالمي أن المجتمع المدني والقطاع الخاص يمكن، لا بل يجب، عليهما الاضطلاع بدور في إعداد طلبات التمويل وتنفيذ المنح والإشراف عليها على مستوى الدولة. ويوصي الصندوق العالمي بتضمين طلبات التمويل جهات تنفيذية من القطاعين الحكومي وغير الحكومي كجزء من التزامه بتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار العمليات التي يضطلع بها الصندوق.

ب- ما أهمية نظام التمويل المزدوج المسار؟

يدرك الصندوق العالمي دور البرامج الوطنية الشاملة التي يتم تنفيذها من خلال نهج متعدد القطاعات (أي بمشاركة المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص) في سبيل:

- زيادة الوعي بإمكانية توافر الخدمات، بما في ذلك خدمات الوقاية الأولية على المستوى المجتمعي والمستوى دون الوطني، عن طريق الوصول إلى نطاق أوسع من الأشخاص.
- زيادة حجم الخدمات المقدمة في الوقت الحالي حتى تصل إلى نطاق أكبر من المجموعات السكانية و/أو المناطق الجغرافية.
- سرعة التحرك نحو إتاحة خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لكل المحتاجين، بما في ذلك المجموعات السكانية الأكثر تضرراً والأفراد الواقعين خارج نطاق تغطية البرامج الوطنية لمكافحة الأمراض.
- الإسهام في استدامة التدخلات البرنامجية على المدى البعيد، وذلك بزيادة القدرات عبر توسيع نطاق الشركاء التنفيذيين.

يقوم عدد من الدول بترشيح المستفيدين الرئيسيين بشكل روتيني من قطاعات مختلفة في طلبات التمويل المقدمة للصندوق العالمي، ففي طلبات التمويل التي تحتوي على قطاعات مختلفة، اشتمل نطاق المستفيدين الرئيسيين من القطاع غير الحكومي على كافة الشركاء التنفيذيين الآخرين - بما في ذلك المنظمات الدينية وشبكات المصابين و/أو المتأثرين بالأمراض، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الأخرى التي تدرج بصفة عامة تحت مسمى منظمات "المجتمع المدني".

إنّ المقاربة الجديدة التي يوصي الصندوق العالمي باعتمادها (من دون الإلزام بها) تمثل فرصة لتعزيز الدور الذي يمكن أن يضطلع به المستفيدون الرئيسيون من القطاع غير الحكومي في تحقيق النتائج الوطنية.

يوصى مقدمو الطلبات - أثناء عمليات الاختيار الخاصة بترشيح المستفيدين الرئيسيين لطلبات التمويل الجديدة - بالتخطيط للتنسيق بين مختلف المستفيدين الرئيسيين بشكل فعال بنفس الطريقة التي ينبغي لكافة طلبات التمويل اتباعها بغية التنسيق الفعال بين مستفيد رئيسي واحد وأكثر من مستفيد فرعي ممن لهم علاقة بتنفيذ الجوانب الهامة من البرامج.

تشمل المجالات المحددة التي يوصى مقدمو الطلبات بمراجعتها أثناء مرحلة إعداد الطلب لزيادة فعالية إجراءات التنفيذ فيما يتعلق بنظام التمويل مزدوج المسار ما يلي:

- إثبات أن التدخلات المخطط لها متوافقة مع الاستراتيجيات الوطنية لتقديم خدمات الدعم والوقاية والعلاج والرعاية فيما يتعلق بالأمراض الثلاثة (أو تقديم مبرر إن تعذر القيام بذلك).
- الحد من تكاليف المعاملات والطلبات المفروضة على آليات التنسيق على مستوى الدولة والمستفيدين الرئيسيين وشركاء الدعم وأمانة الصندوق العالمي.
- تطبيق التوقعات نفسها فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة والمسؤولية على المستفيدين الرئيسيين من القطاعات الحكومية وغير الحكومية.

جدير بالذكر أن توصيات الصندوق العالمي بخصوص نظام التمويل المزدوج المسار تسري بشكل منفصل على كل مرض. وبالتالي، فإنه حتى في حال ترشيح مستفيد رئيسي من قطاع حكومي وآخر من قطاع غير حكومي في طلب التمويل الخاص بمرض واحد، سيستمر تطبيق توصيات الصندوق بخصوص ترشيح المستفيدين الرئيسيين من قطاعات مختلفة في طلبات التمويل المقدمة بخصوص الأمراض الأخرى.

من المعروف أنه قد يتعذر تطبيق نظام التمويل المزدوج المسار على كافة طلبات التمويل نظرًا للأوضاع الحالية للدولة. في هذه الحالة، يتعين على مقدمي الطلبات تلخيص سبب (أسباب) عدم تبني هذا الخيار ومناقشة طرق بديلة يهدف من خلالها طلب التمويل إلى ضمان اشتراك القطاعين الحكومي وغير الحكومي في التنفيذ، إن لم يكن على مستوى المستفيدين الرئيسيين أيضاً.

ملاحظة هامة: إنّ مقدمي الطلبات الذين التزموا بتطبيق مبدأ التمويل المزدوج المسار، التقيّد بكافة شروط الأهلية الخاصة بآليات التنسيق على مستوى الدولة. ولا بدّ من أن تكون آليات التنسيق على مستوى الدولة (وآليات التنسيق الفرعية والإقليمية) قد قامت بعملية موثقة وشفافة لاختيار المستفيد الرئيسي للقطاعين الحكومي وغير الحكومي. لمزيد من المعلومات حول شروط الأهلية الخاصة بآليات التنسيق على مستوى الدولة والعملية الآيلة إلى اختيار المستفيد الرئيسي (أو المستفيدين الرئيسيين)، يرجى مراجعة [الإيضاحات الخاصة بالحدّ الأدنى من شروط الأهلية](#).